

سرشناسه: زارعی سبزواری، عباسعلی، ۱۳۴۸ - عنوان ونام پدیدآور: القواعد الفقهيّة في فقه الإماميّة / تأليف عباس علي الزارعي السبزواري. مشخصات نشر: قم: جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم، مؤسّسة النشر الإسلامي، ۱۴۳۰ ق. ۱۳۸۸. مشخصات ظاهري: ج.

فروست: مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفه: ۱۳۶۹، ۱۳۷۰، ۱۳۷۱، ۱۳۷۲، ۱۳۷۳، ۱۳۷۴، ۱۳۷۵، ۱۳۷۶، ۱۳۷۷، ۱۳۷۸، ۱۳۷۹، ۱۳۸۰، ۱۳۸۱، ۱۳۸۲، ۱۳۸۳، ۱۳۸۴، ۱۳۸۵، ۱۳۸۶، ۱۳۸۷، ۱۳۸۸، ۱۳۸۹، ۱۳۹۰، ۱۳۹۱، ۱۳۹۲، ۱۳۹۳، ۱۳۹۴، ۱۳۹۵، ۱۳۹۶، ۱۳۹۷، ۱۳۹۸، ۱۳۹۹، ۱۴۰۰.

شابك: دوره: ۲ - ۱۴۳ - ۱۳۸ - ۱۳۷ - ۱۳۶ - ۱۳۵ - ۱۳۴ - ۱۳۳ - ۱۳۲ - ۱۳۱ - ۱۳۰ - ۱۲۹ - ۱۲۸ - ۱۲۷ - ۱۲۶ - ۱۲۵ - ۱۲۴ - ۱۲۳ - ۱۲۲ - ۱۲۱ - ۱۲۰ - ۱۱۹ - ۱۱۸ - ۱۱۷ - ۱۱۶ - ۱۱۵ - ۱۱۴ - ۱۱۳ - ۱۱۲ - ۱۱۱ - ۱۱۰ - ۱۰۹ - ۱۰۸ - ۱۰۷ - ۱۰۶ - ۱۰۵ - ۱۰۴ - ۱۰۳ - ۱۰۲ - ۱۰۱ - ۱۰۰ - ۹۹ - ۹۸ - ۹۷ - ۹۶ - ۹۵ - ۹۴ - ۹۳ - ۹۲ - ۹۱ - ۹۰ - ۸۹ - ۸۸ - ۸۷ - ۸۶ - ۸۵ - ۸۴ - ۸۳ - ۸۲ - ۸۱ - ۸۰ - ۷۹ - ۷۸ - ۷۷ - ۷۶ - ۷۵ - ۷۴ - ۷۳ - ۷۲ - ۷۱ - ۷۰ - ۶۹ - ۶۸ - ۶۷ - ۶۶ - ۶۵ - ۶۴ - ۶۳ - ۶۲ - ۶۱ - ۶۰ - ۵۹ - ۵۸ - ۵۷ - ۵۶ - ۵۵ - ۵۴ - ۵۳ - ۵۲ - ۵۱ - ۵۰ - ۴۹ - ۴۸ - ۴۷ - ۴۶ - ۴۵ - ۴۴ - ۴۳ - ۴۲ - ۴۱ - ۴۰ - ۳۹ - ۳۸ - ۳۷ - ۳۶ - ۳۵ - ۳۴ - ۳۳ - ۳۲ - ۳۱ - ۳۰ - ۲۹ - ۲۸ - ۲۷ - ۲۶ - ۲۵ - ۲۴ - ۲۳ - ۲۲ - ۲۱ - ۲۰ - ۱۹ - ۱۸ - ۱۷ - ۱۶ - ۱۵ - ۱۴ - ۱۳ - ۱۲ - ۱۱ - ۱۰ - ۹ - ۸ - ۷ - ۶ - ۵ - ۴ - ۳ - ۲ - ۱.

یادداشت: فهرست نویسی: فایا.
یادداشت: ج. ۲ (چاپ دوم: ۱۴۳۴ ق. = ۱۳۹۲).
یادداشت: ج. ۴ (چاپ اول: ۱۴۳۲ ق. = ۱۳۹۰) (فبیا).
یادداشت: ج. ۵ (چاپ دوم: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۵).
یادداشت: ج. ۸ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۴) (فبیا).
یادداشت: ج. ۱۰ (چاپ اول: ۱۴۳۹ ق. = ۱۳۹۶) (فبیا).
یادداشت: ج. ۱۲ (چاپ اول: ۱۴۴۰ ق. = ۱۳۹۸).

یادداشت: جلد اول ودوم این کتاب در سالهای ۱۳۹۸ - ۱۳۹۸ تجدید چاپ شده است.
یادداشت: جلد هفتم و هشتم این کتاب در سالهای ۱۳۸۹ - ۱۳۹۸ تجدید چاپ شده است.
یادداشت: جلد نهم این کتاب در سال ۱۳۹۸ تجدید چاپ شده است.
یادداشت: ج. ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۴۰ ق. = ۱۳۹۹).
یادداشت: کتابنامه.
موضوع: فقه جعفری - قرن ۱۴.

شناسه افزوده: جامعه مدرسین حوزة علميّة قم. دفتر انتشارات اسلامی
رده بندی کنگره: ۱۳۸۸ ق ۱ / ز ۵ / ۱۶۹ / BP
رده بندی دیوبند: ۲۹۷ / ۳۷
شماره کتابشناسی ملی: ۱۸۲۳۴۲۱



القواعد الفقهيّة في فقه الإماميّة (ج ۷)

- تأليف: الشيخ الأستاذ عباس علي الزارعي السبزواري
- الموضوع: الفقه
- تحقيق و نشر: مؤسّسة النشر الإسلامي
- عدد الصفحات: ۵۰۰
- الطبعة: الثالثة
- المطبوع: ۳۰۰ نسخة
- التاريخ: ۱۴۴۱ هـ. ق
- شابك دورة: ۹۷۸ - ۹۶۴ - ۴۷۰ - ۹۴۳ - ۲
- شابك ج ۷: ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۴۳ - ۱۱۹ - ۷
- السعر: ۶۰۰۰۰ تومان
- علامة الانترنت: WWW.EN-ESLAMI.IR info@En-Eslami.ir

ISBN 978 - 600 - 143 - 119 - 7

مؤسّسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفه

الفصل الخامس والأربعون في قواعد باب القضاء

وفيه قواعد تسع:

- ١ - قاعدة أصالة عدم جواز القضاء.
- ٢ - قاعدة البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر.
- ٣ - قاعدة كلّ من يسمع قوله فعليه اليمين.
- ٤ - قاعدة ما على الأمين إلا اليمين.
- ٥ - قاعدة كلّ ما لا يعلم إلا من قبل مدّعيه يقبل منه.
- ٦ - قاعدة كلّ من ادّعى ما لا يد لأحد عليه ولا منازع فيه قضي له.
- ٧ - قاعدة كلّ حقّ من حقوق الآدميين يثبت بالشاهد واليمين.
- ٨ - قاعدة كلّ ما يثبت بشاهد ويمين يثبت بشاهد وشاهدين.
- ٩ - قاعدة كلّ من تتوجّه عليه دعوى صحيحة يتعيّن عليه الجواب بالإقرار أو الإنكار.

فهرس محتويات الكتاب

الفصل الخامس والأربعون

في قواعد باب القضاء

٣	وفيه قواعد تسع:
٤	القاعدة الأولى: قاعدة أصالة عدم جواز القضاء
٥	الجهة الأولى: في تقريب مفادها
٥	المقدمة الأولى: في تعريف القضاء
١٠	المقدمة الثانية: في المراد من عدم الجواز
١٣	الجهة الثانية: في بيان مستندها
١٧	الجهة الثالثة: في الفروع التطبيقية
٢١	القاعدة الثانية: قاعدة البيّنة على المدّعي واليمين على من أنكر
٢٣	الجهة الأولى: في بيان مستندها
٢٣	الأول: السنّة
٢٦	الثاني: الإجماع
٢٦	الجهة الثانية: في مفاد القاعدة
٢٦	١- «البيّنة»
٣١	٢- «على»
٣١	٣- «اليمين»
٣٢	٤- «المدّعي والمنكر»

- ٤٢ الجهة الثالثة: في تنبيهات القاعدة
- ٤٢ التنبيه الأوّل: العبرة بالمصّب أو بالنتائج؟
- ٤٧ التنبيه الثاني: في شرائط البيّنة
- ٤٨ الأوّل: البلوغ
- ٥٠ الثاني: العقل
- ٥٠ الثالث: الإيمان
- ٥١ ١- شهادة الكافر في حقّ المسلم
- ٥٤ ٢- شهادة المسلم (غير المؤمن) بشأن المؤمن
- ٦١ ٣- شهادة المسلم المخالف بشأن غير المؤمن
- ٦٣ ٤- شهادة الكافر بشأن الكافر
- ٦٣ الرابع: العدالة
- ٦٩ الخامس: ارتفاع التهمة
- ٧٧ السادس: الحرّيّة
- ٧٨ السابع: طهارة المولد
- ٨١ الثامن: عدم التبرّع بالشهادة
- ٨٤ التاسع: كون الشهادة عن علم
- ٨٦ القسم الأوّل: الشهادة القائمة على الحسّ
- ٨٦ القسم الثاني: الشهادة القائمة على ما يقرب من الحسّ
- ٨٧ القسم الثالث: الشهادة القائمة على الحدس
- ٨٨ القسم الرابع: الشهادة القائمة على أساس الأمانة أو الأصل
- ١٠٣ العاشر: وحدة مورد الشهادة
- ١٠٤ التنبيه الثالث: في شرائط المدّعي وسماع الدعوى منه

- ١٠٤ الأول: البلوغ
- ١٠٦ الثاني: العقل
- ١٠٧ الثالث: الرشد
- ١٠٧ الرابع: كون دعواه لنفسه أو لمن له ولاية الدعوى عنه
- ١٠٨ الخامس: إمكان المدعى به عقلاً وعادةً وجوازه شرعاً
- ١٠٨ السادس: كون المدعى به معلوماً في الجملة
- ١١٠ السابع: وجود خصم للمدعى في دعواه
- ١١٠ الثامن: الجزم في الدعوى
- ١١٥ التاسع: تعيين المدعى عليه
- ١١٦ التنبيه الرابع: في البيّنة وطرق ثبوتها
- ١١٧ ١- إثبات البيّنة بالعلم الحسبي أو ما يقرب من الحسّ
- ١١٧ ٢- إثبات البيّنة بخبر الواحد
- ١١٨ ٣- إثبات البيّنة بالعلم الحدسي
- ١١٩ ٤- إثبات البيّنة بالبيّنة
- ١٢٢ التنبيه الخامس: اعتبار بيّنة المنكر إثباتاً ونفيّاً
- ١٢٣ ١- مقتضى العمومات
- ١٢٣ ٢- مقتضى قاعدة (البيّنة على المدعى...)
- ١٢٩ ٣- مقتضى الروايات الخاصّة
- ١٣١ التنبيه السادس: تعارض البيّنتين أو البيّنات
- ١٣٢ المقام الأوّل: تعارض بيّنة مدّع مع بيّنة مدّعٍ آخر
- ١٣٢ المرحلة الأولى: مقتضى القواعد
- ١٣٢ الفرض الأوّل: حالة كون المال تحت أيدي المتداعيين

- ١٣٣ الفرض الثاني: حالة كون المال تحت يد أحدهما
- ١٣٤ الفرض الثالث: حالة كون المال خارجاً عن تحت أيديهما
- ١٣٤ الفرض الرابع: حالة تكون التداعي في غير المال
- ١٣٤ المرحلة الثانية: مقتضى الروايات الخاصّة
- ١٣٨ الفرض الأوّل: المال تحت أيدي المتداعيين
- ١٤١ الفرض الثاني: المال تحت يد أحد المتداعيين
- ١٤٣ الفرض الثالث: المال خارج عن يدهما
- ١٤٤ الفرض الرابع: التداعي في غير المال
- ١٤٥ المقام الثاني: تعارض البيّتين في حقّ طرف واحد
- ١٤٨ التنبيه السابع: حول اليمين
- ١٤٨ الأمر الأوّل: في بيان ما يتحقّق به اليمين النافذ
- ١٥٦ الأمر الثاني: في التوكيل في الحلف والتحليف
- ١٥٨ الأمر الثالث: في بيان متعلّق الحلف
- ١٥٨ الأمر الرابع: في عدم جواز الحلف أو الاستحلاف إلاّ على العلم
- ١٥٩ التنبيه الثامن: مرجع الشكّ في تشخيص المدّعي عن المنكر
- ١٦٠ الجهة الرابعة: في مستثنيات القاعدة
- ١٦٠ القسم الأوّل: ما يستثنى من كلتا القضيتين
- ١٦٢ القسم الثاني: ما يستثنى من الكلّيّة الأولى
- ١٦٤ القسم الثالث: ما يستثنى من الكلّيّة الثانية
- ١٧٤ الجهة الخامسة: في تطبيقات القاعدة
- ١٨٠ القاعدة الثالثة: قاعدة كلّ من يسمع قوله فعليه اليمين
- ١٨١ الجهة الأولى: في بيان مفادها

- ١٨٢ الجهة الثانية: في مدرك القاعدة
- ١٩٢ الجهة الثالثة: التطبيقات الفقهيّة
- ١٩٣ القاعدة الرابعة: قاعدة ما على الأمين إلا اليمين
- ١٩٣ الأمر الأوّل: أوّل من عبّر عنها بالقاعدة
- ١٩٣ الأمر الثاني: الألفاظ الأخرى للقاعدة
- ١٩٤ الأمر الثالث: عدم كونها من القواعد المنصوصة
- ١٩٥ الأمر الرابع: مفاد القاعدة
- ١٩٥ الأمر الخامس: دليل القاعدة
- ١٩٦ الأمر السادس: فروع تطبيقية
- القاعدة الخامسة: قاعدة كلّ ما لا يعلم إلاّ من قبل مدّعيه يقبل منه مع
١٩٧ يمينه
- ١٩٩ المقام الأوّل: في معناها
- ٢٠٠ المقام الثاني: في مدركها
- ٢٠٦ المقام الثالث: في تطبيقات القاعدة
- القاعدة السادسة: قاعدة كلّ من ادّعى ما لا يد لأحد عليه ولا منازع
٢٠٨ فيه قضي له
- ٢١٠ الجهة الأولى: في مفاد القاعدة
- ٢١٠ الأوّل: المراد من الدعوى في المقام
- ٢١٠ الثاني: المراد من «ما» في «ما لا يد لأحد عليه»
- ٢١٢ الثالث: معنى «لا يد لأحد عليه»
- ٢١٤ الرابع: المراد من «لا منازع فيه»
- ٢١٤ الخامس: المراد من قولهم: «قضي له»

- ٢١٦ الجهة الثانية: في مدرك القاعدة
- ٢١٦ الأوّل: الروايات
- ٢٢٢ الثاني: الإجماع
- ٢٢٢ الثالث: عدم الوجه لمنع المدّعي
- ٢٢٢ الرابع: أصالة حمل قول المسلم على الصّحة
- ٢٢٣ الخامس: قاعدة من ملك
- ٢٢٤ السادس: سيرة العقلاء
- ٢٢٥ الجهة الثالثة: في فروع تطبيقيّة
- القاعدة السابعة: قاعدة كلّ حقّ من حقوق الآدميين يثبت بالشاهد
- ٢٢٦ واليمين
- ٢٢٧ الجهة الأولى: في بيان مفادها
- ٢٢٨ الجهة الثانية: في مستند القاعدة
- ٢٣٤ الجهة الثالثة: في تطبيقات القاعدة
- ٢٣٦ القاعدة الثامنة: قاعدة كلّما يثبت بشاهد ويمين يثبت بشاهد وشاهدين
- ٢٣٦ مفاد القاعدة
- ٢٣٧ مستند القاعدة
- ٢٣٨ موارد تطبيق القاعدة
- القاعدة التاسعة: قاعدة كلّ من تتوجّه عليه دعوى صحيحة يتعيّن عليه
- ٢٣٩ الجواب بالإقرار أو الإنكار
- ٢٣٩ مفاد القاعدة
- ٢٤٠ دليل القاعدة
- ٢٤١ موارد تطبيق القاعدة

الفصل السادس والأربعون
في قواعد باب الشهادات

- ٢٤٣ وفيه ستّ قواعد:
- ٢٤٤ القاعدة الأولى: قاعدة كلّ شهادة جرت مغنماً أو دفعت مغرمّاً لم تقبل
- ٢٤٥ الجهة الأولى: في بيان مفادها
- ٢٤٦ الجهة الثانية: في مدرك القاعدة
- ٢٥٢ الجهة الثالثة: في مستثنيات القاعدة
- ٢٥٢ الأوّل: شهادة الوالد في حقّ الولد وبالعكس
- ٢٥٣ الثاني: شهادة الأخ لأخيه وعليه
- ٢٥٣ الثالث: شهادة الزوج لزوجته وعليها وبالعكس
- ٢٥٤ الرابع: شهادة الضيف للمضيف أو عليه
- ٢٥٤ الجهة الرابعة: في فروع تطبيقية للقاعدة
- ٢٥٧ القاعدة الثانية: قاعدة كلّ شاهد شهد عن علم فشهادته جائزة
- ٢٥٨ الموضوع الأوّل: في توضيح مفادها
- ٢٥٨ ١- «كلّ شاهد»
- ٢٥٨ ٢- «عن علم»
- ٢٥٩ ٣- «جائزة»
- ٢٥٩ الموضوع الثاني: في مستند القاعدة
- ٢٦٤ الموضوع الثالث: في المستثنى من القاعدة
- ٢٦٨ الموضوع الرابع: في ذكر بعض موارد تطبيقها
- القاعدة الثالثة: قاعدة كلّما لا حاجة في دركه إلى السمع يقبل فيه
- ٢٧٠ شهادة الأصم

- ٢٧٠ مفاد القاعدة
- ٢٧١ دليل القاعدة
- ٢٧١ موارد تطبيق القاعدة
- القاعدة الرابعة: قاعدة كل ما يعسر إطلاع الرجال عليه غالباً تقبل فيه
- ٢٧٢ شهادة النساء منفرداً
- ٢٧٣ مفاد القاعدة
- ٢٧٤ دليل القاعدة
- ٢٧٤ الأوّل: السنّة
- ٢٧٧ الثاني: الإجماع
- ٢٧٧ موارد تطبيق القاعدة
- القاعدة الخامسة: قاعدة كل موضع تقبل فيه شهادة النساء لا تقبل بأقلّ
- ٢٧٨ من أربع
- ٢٧٩ مفاد القاعدة
- ٢٧٩ مستند القاعدة
- ٢٨١ المستثنيات من القاعدة
- ٢٨١ الأوّل: الشهادة بالوصيّة بالمال
- ٢٨٢ الثاني: الشهادة باستهلال الولد
- ٢٨٤ الثالث: الشهادة في القتل
- ٢٨٥ موارد تطبيق القاعدة
- القاعدة السادسة: قاعدة كل موضع تقبل فيه الشهادة فتقبل فيه الشهادة
- ٢٨٦ على الشهادة إلا في الحدود
- ٢٨٦ الجهة الأولى: في بيان مفادها إجمالاً

- ٢٨٧ الجهة الثانية: في دليل القاعدة
 ٢٨٧ الأوّل: الكتاب
 ٢٨٧ الثاني: السنّة
 ٢٨٨ الثالث: الإجماع
 ٢٨٨ الرابع: الحاجة إليها
 ٢٨٩ الجهة الثالثة: في تنبيهات القاعدة
 ٢٨٩ التنبيه الأوّل: في العدد المعترف في شهادة الفرع
 ٢٩٠ التنبيه الثاني: عدم قبول الشهادة على الشهادة إلا عند تعذر الأصل
 ٢٩١ التنبيه الثالث: في استثناء الحدود
 ٢٩٢ الجهة الرابعة: في الفروع التطبيقية

الفصل السابع والأربعون

في قواعد باب الحدود والتعزيرات

- ٢٩٥ وفيه ستّ قواعد:
 ٢٩٦ القاعدة الأولى: قاعدة الحدود تدرأ بالشبهات
 ٢٩٨ الجهة الأولى: في معنا هذه القاعدة
 ٢٩٩ ١- «الحدّ»
 ٢٩٩ الحدّ في اللغة
 ٢٩٩ الحدّ في الاصطلاح
 ٣٠١ ٢- «الدرء»
 ٣٠١ الدرء في اللغة
 ٣٠٢ الدرء في الاصطلاح

- ٣٠٢ ٣- «الشبهة»
- ٣٠٢ الشبهة في اللغة
- ٣٠٣ الشبهة في الاصطلاح
- ٣٠٤ الجهة الثانية: في مستند القاعدة
- ٣٠٤ الأوّل: الروايات
- ٣٠٤ الطائفة الأولى: الروايات العامّة
- ٣٠٦ الطائفة الثانية: الروايات الخاصّة
- ٣١٢ الثاني: الإجماع
- ٣١٣ الثالث: بناء حقوق الله تعالى على التخفيف
- ٣١٣ الرابع: الاستصحاب
- ٣١٣ الجهة الثالثة: في تنبيهات القاعدة
- ٣١٤ التنبيه الأوّل: اختصاص القاعدة بباب الحدود
- ٣٢١ التنبيه الثاني: ضابط الشبهة الدارئة
- ٣٢٥ التنبيه الثالث: شمول القاعدة للشبهات الحكميّة والموضوعيّة
- ٣٢٨ التنبيه الرابع: جريان القاعدة في الشبهات قبل الفحص وبعد الفحص
- ٣٢٩ التنبيه الخامس: جريان القاعدة في الجهل القصورى والتقصيري
- ٣٣١ التنبيه السادس: مخالفة ابن حزم للقاعدة
- ٣٣٦ التنبيه السابع: الشبهة وأنواعها
- ٣٣٦ ١- أقسام الشبهة عن الحنفية
- ٣٣٦ الأوّل: شبهة الفعل
- ٣٣٧ الثاني: الشبهة في المحلّ
- ٣٣٨ الثالث: الشبهة في العقد

- ٣٣٩ ٢- أقسام الشبهة عند الشافعية
- ٣٣٩ الأول: الشبهة في المحل
- ٣٣٩ الثاني: الشبهة في الفاعل
- ٣٣٩ الثالث: الشبهة في الجهة
- ٣٤١ ٣- أقسام الشبهة عند المالكية
- ٣٤١ ٤- أقسام الشبهة عند الحنابلة
- ٣٤١ ٥- أقسام الشبهة عند المتأخرين من العامة
- ٣٤١ التقسيم الأول
- ٣٤٢ التقسيم الثاني
- ٣٤٤ التقسيم الثالث
- ٣٤٧ الجهة الرابعة: التطبيقات الفقهية
- ٣٥١ القاعدة الثانية: قاعدة لا يمين في الحدود
- ٣٥١ مفاد القاعدة
- ٣٥٢ مستند القاعدة
- ٣٥٣ التطبيقات الفقهية
- ٣٥٥ القاعدة الثالثة: قاعدة لا حد لمن لا حدّ عليه
- ٣٥٥ مستند القاعدة
- ٣٥٦ مفاد القاعدة
- ٣٥٧ موارد تطبيق القاعدة
- ٣٥٩ القاعدة الرابعة: قاعدة لا حدّ في قذف من لا احسان له
- ٣٥٩ مفاد القاعدة
- ٣٥٩ دليل القاعدة

القاعدة الخامسة: قاعدة كل من فعل محرماً أو ترك واجباً فلإمام

٣٦٣

تعزيره

٣٦٤

الجهة الأولى: مفاد القاعدة

٣٦٧

الجهة الثانية: مدرك القاعدة

٣٦٧

الأول: الروايات

٣٦٨

لطائفة الأولى: الروايات العامة

٣٦٨

الطائفة الثانية: الروايات الخاصة

٣٧٠

الثاني: الإجماع

٣٧٠

الجهة الثالثة: تنبيهات القاعدة

٣٧٠

التنبيه الأول: الحد الكامل الذي لا يبلغه التعزير

٣٧٤

التنبيه الثاني: جواز التعزير بكل ما يراه الوالي مؤثراً في التأديب

٣٧٤

التنبيه الثالث: جواز الجمع بين نوعين من التعزير أو أكثر

٣٧٥

الجهة الرابعة: مجرى القاعدة

القاعدة السادسة: قاعدة جواز التعزير بكل ما يراه الحاكم مؤثراً في

٣٧٨

التأديب

٣٧٨

مفاد القاعدة

٣٨٠

مستند القاعدة

٣٨٥

تطبيقات القاعدة

الفصل الثامن والأربعون

في قواعد باب القصاص

٣٨٧

وفيه ست قواعد:

القاعدة الأولى: قاعدة كلّ من جنى على المثل أو الأمثل عمداً فإمثاله

٣٨٨

جائز

٣٨٩

الجهة الأولى: في بيان مفاد القاعدة

٣٩٢

الجهة الثانية: في دليل القاعدة

٣٩٩

الجهة الثالثة: في مستثنيات القاعدة

٤٠١

الجهة الرابعة: في الفروع التطبيقية

القاعدة الثانية: قاعدة كلّ من يقتصّ منه في النفس يقتصّ منه في

٤٠٤

الأطراف ومن لا فلا

٤٠٥

مفاد القاعدة

٤٠٥

دليل القاعدة

٤٠٥

التطبيقات الفقهية

القاعدة الثالثة: قاعدة كلّ جنابة اجتمع فيها السبب والمباشر يكون القصاص

٤٠٧

على المباشر

٤٠٨

مفاد القاعدة

٤٠٨

مستند القاعدة

٤٠٩

المستثنى من القاعدة

٤١٠

فروع تطبيقية

القاعدة الرابعة: قاعدة كلّ موضع تعذّر القصاص أو فقد شرطه ينتقل

٤١١

الأمر إلى الدية

٤١٢

الموضع الأوّل: بيان مفاد القاعدة

٤١٣

الموضع الثاني: دليل القاعدة

٤١٣

الأوّل: عموم عدم بطلان دم امرىء مسلم

- ٤١٤ الثاني: الروايات الخاصّة
- ٤١٥ الثالث: الإجماع
- ٤١٥ الموضوع الثالث: نماذج من تطبيقات القاعدة
القاعدة الخامسة: قاعدة كلّ عضو يقتضّ منه مع وجوده يؤخذ ديتّه مع
فقده
- ٤١٨ القاعدة السادسة: قاعدة كلّ موضع يجب فيه الردّ فهو مقدّم على
الاستيفاء
- ٤٢٠
- ٤٢١ الجهة الأولى: في توضيح مفاد القاعدة
- ٤٢٢ الجهة الثانية: مستند القائلين باعتبار القاعدة
- ٤٢٢ الجهة الثالثة: فروع تطبيقية للقاعدة بناءً على اعتبارها
- ٤٢٤ الجهة الرابعة: عدم الأساس لهذه القاعدة

الفصل التاسع والأربعون

في قواعد باب الديّات

- ٤٢٧ وفيه عشر قواعد:
- القاعدة الأولى: قاعدة لا جنائية في الشرع إلّا وفيها الديّة بالتراضي أو
القهر
- ٤٢٨ مفاد القاعدة
- ٤٢٨ دليل القاعدة
- ٤٢٩ الأوّل: عموم عدم ضياع دم امرئ مسلم
- ٤٢٩ الثاني: الروايات الخاصّة
- ٤٣٠ تطبيقات القاعدة

- ٤٣١ القاعدة الثانية: قاعدة كلّ ما فيه دية للرجل ففيه نصف الدية للمرأة
- ٤٣١ الجهة الأولى: في بيان مفادها
- ٤٣٢ الجهة الثانية: في دليل القاعدة
- ٤٣٣ الجهة الثالثة: في المستثنى من القاعدة
- ٤٣٥ الجهة الرابعة: في الفروع التطبيقية
- القاعدة الثالثة: قاعدة كلّ جنابة لا مقدّر لها شرعاً ففيها الأرش
- ٤٣٧ والحكومة
- ٤٣٧ الألفاظ الأخرى للقاعدة
- ٤٣٨ مفاد القاعدة
- ٤٣٩ مستند القاعدة
- ٤٣٩ الأوّل: قاعده عدم بطلان الجنابة
- ٤٤٠ الثاني: الروايات
- ٤٤٠ الثالث: الإجماع
- ٤٤١ تطبيقات القاعدة
- ٤٤٥ القاعدة الرابعة: قاعدة تقسيط الدية بحسب متعلّق الجنابة
- ٤٤٥ مفاد القاعدة
- ٤٤٦ دليل القاعدة
- ٤٤٨ فروع تطبيقية على القاعدة
- القاعدة الخامسة: قاعدة كلّ ما في البدن واحد ففيه الدية وكلّ ما فيه إثنان
- ٤٥٠ ففي أحدهما نصف الدية
- ٤٥٠ تعابير الفقهاء عن القاعدة
- ٤٥١ دليل القاعدة

- ٤٥١ أحدهما: الروايات
- ٤٥٢ الطائفة الأولى: الروايات العامّة
- ٤٥٢ الطائفة الثانية: الروايات الخاصّة
- ٤٥٣ وثنائهما: الإجماع
- ٤٥٤ معنى القاعدة
- ٤٥٥ المستثنى من القاعدة
- ٤٥٥ التطبيقات الفقهيّة
- القاعدة السادسة: قاعدة كلّ ما كان من شلل فهو على الثلث من دية
- ٤٥٨ الصحاح
- ٤٥٨ مدرك القاعدة
- ٤٥٩ مفاد القاعدة
- ٤٦٠ الفروع التطبيقيّة
- ٤٦٢ القاعدة السابعة: قاعدة كلّ عضوٍ كان له دية مقدّرة ففي شلله ثلثا ديته
- ٤٦٣ مفاد القاعدة
- ٤٦٣ دليل القاعدة
- ٤٦٥ موارد من تطبيقات القاعدة
- ٤٦٨ القاعدة الثامنة: قاعدة كلّ ما فيه من الحرّ ديته ففيه من العبد قيمته
- ٤٦٩ مفاد القاعدة
- ٤٦٩ دليل القاعدة
- ٤٧٠ ما يستثنى من القاعدة
- ٤٧١ التطبيقات الفقهيّة

- القاعدة التاسعة: قاعدة كلّ من جرحه أو قتله الحدّ أو التعزير فلا دية له ٤٧٣
- الجهة الأولى: مدرك القاعدة ٤٧٤
- الأول: الروايات ٤٧٤
- الثاني: قاعدة لضمان على المحسن ٤٧٥
- الثالث: الإجماع ٤٧٥
- الجهة الثانية: في بيان مفاد القاعدة ٤٧٦
- الجهة الثالثة: في التطبيقات الفقهيّة ٤٧٦
- القاعدة العاشرة: قاعدة كلّ ما في الحيّ من التقدير كذلك في الميّت بالنسبة ٤٧٨
- مفاد القاعدة ٤٧٨
- دليل القاعدة ٤٧٩
- موارد تطبيق القاعدة ٤٨١
- فهرس محتويات الكتاب ٤٨٣